

"العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق
المالية السعودية"

إعداد الباحث:

د. أحمد هاشم أحمد يوسف

أستاذ المحاسبة المشارك

جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية، تم صياغة مشكلة الدراسة في شكل سؤال رئيسي هو ما هي العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي كما استخدمت بعض أساليب الإحصاء الوصفي في تحليل بيانات الدراسة، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام تحليل التباين، وتحليل الارتباط، واختبار (t)، واختبار ديرين - واتسون، بالإضافة إلى تحليل معالم نموذج الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، والتي تم من خلالها التطبيق على عينة عشوائية مكونة من (15) من أصل (32) شركة تأمين وإعادة تأمين مدرجة في السوق المالية السعودية. اثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من هامش الربح ونسبة كفاية رأس المال وبين معدل العائد على أصول الشركات محل الدراسة، كما توصلت الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول ونسبة الرفع المالي ونسبة الأصول الثابتة وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين محل الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، الرفع المالي، معدل دوران الأصول، معدل العائد على الأصول، نسبة كفاية رأس المال.

1. مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي في الدول المختلفة، فالخدمات الأساسية التي تقدمها شركات التأمين تساعد في تجاوز العديد من المشاكل التي تتعرض لها المشروعات والأفراد، كما تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتخصيص الموارد بكفاءة بالإضافة إلى توفير السيولة، لذلك فإن تلك الخدمات تعد أحد الأساليب التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر المستقبلية المختلفة (حسن وبيطار، 2020).

إن دراسة الأداء المالي لشركات التأمين يعتبر أمراً مهماً لنموها واستمرارها، وذلك لآثاره المباشرة على كل من حاملي وثائق التأمين والمساهمين والمستثمرين وغيرهم، حيث يعتبر تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين عملية مهمة لمساعدة متخذي القرارات وأصحاب المصالح من اتخاذ قرارات رشيدة، ومن أجل تحقيق أداء مالي

أفضل يجب على إدارات شركات التأمين تحديد العوامل التي تؤثر على هذا الأداء وأن تعتمد على هذه العوامل في تحديد أهدافها (Shawar & Siddiqui, 2019).

تعتبر هذه الدراسة محاولة لمعرفة العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية.

مشكلة الدراسة:

واجهت العديد شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية انخفاضاً في أدائها المالي، ويتضح من ذلك أن قطاع التأمين السعودي يعيش ظرفاً غير جيدة استناداً إلى الخسائر التي حققتها بعض الشركات المنتمية للقطاع المذكور خلال الفترة من 2014م وحتى 2018م، حيث تبين أن هذه الشركات حققت أدنى أرباح لها خلال تلك الفترة بسبب تراجع أرباحها وتسجيل معظمها خسائر من استثماراتها بالإضافة إلى تراجع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه وانخفاض صافي أقساط التأمين المكتتبه، ففي عام 2018م بلغ عدد شركات التأمين العاملة (33) شركة أعلنت منها (32) شركة نتائجها المالية سجلت منها (10) شركات خسائر مقابل أرباح في عام 2017م، في حين سجلت (22) شركة أرباحاً ولكن توجد شركتان سجلتا أرباحاً مقابل خسائر في عام 2017م، (الاقتصادية، 2019م).

إن انخفاض الأداء المالي لتلك الشركات قد يكون بسبب بعض العوامل الداخلية أو الخارجية، وعليه فإن مشكلة البحث يمكن صياغتها في الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في: ما هي العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي متمثلاً في معدل العائد الأصول لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية؟

يتفرع من السؤال الرئيسي السابق الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر معدل دوران الأصول على الأداء المالي متمثلاً في معدل العائد الأصول لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية؟

2. ما أثر نسبة هامش الربح على الاداء المالي متمثلاً في معدل العائد الأصول لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية؟

3. ما أثر نسبة الرفع المالي على الاداء المالي متمثلاً في معدل العائد الأصول لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية؟
4. ما أثر نسبة السيولة على الاداء المالي متمثلاً في معدل العائد الأصول لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية؟
5. ما أثر نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول على الأداء المالي متمثلاً في معدل العائد الأصول لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية؟
6. ما أثر نسبة كفاية رأس المال على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحديد العلاقة بين معدل دوران الأصول وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.
- 2- دراسة العلاقة بين هامش الربح وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.
- 3- التعرف على العلاقة بين الرفع المالي وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.
- 4- تحديد العلاقة بين السيولة وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.
- 5- معرفة طبيعة العلاقة بين نسبة الأصول الثابتة وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.
- 6- دراسة العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة هامش الربح وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين السعودية.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية.
- 5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة لإجمالي الأصول وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية.
- 6- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الآتي:

- 1- إن التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة يوفر لإدارة هذه الشركات الفرصة الكافية لمواجهة تلك العوامل مما يسهل عليها اتخاذ القرارات المعززة للجوانب الايجابية والمصحة للنواحي السلبية في الأداء المالي لها وذلك بتغيير الاستراتيجيات والسياسات، أو إعادة صياغة برامج العمل المختلفة.

2-تفيد هذه الدراسة المستثمرين والمساهمين بشركات التأمين وإعادة التأمين السعودية والجهات النظامية في المملكة العربية السعودية في معرفة العوامل المؤثرة على الأداء المالي لتلك الشركات مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية.

3-قلة الدراسات التي تناولت دراسة العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين في المملكة العربية السعودية بصفة خاصة مما يجعل هذه الدراسة إضافة مهمة للمكتبة السعودية.

منهجية الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة مشكلة وفرضيات الدراسة، والمنهج التاريخي لعرض وتتبع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم استخدام تحليل التباين، وتحليل الارتباط، واختبار (t)، واختبار ديرين - واتسون، بالإضافة إلى تحليل معالم نموذج الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة.

حدود الدراسة: -

الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية (2009م - 2018م).

الحدود المكانية: تغطي هذه الدراسة شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، والبالغ عددها (32) شركة، أما عينة الدراسة فتبلغ (15) شركة تم اختيارها عشوائياً.

التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

فيما يلي التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:

أ- معدل العائد على الأصول:

يقيس معدل العائد على الأصول مدى مقدرة المشروع الاقتصادي على توليد الأرباح من خلال استخدام الأصول المتاحة لديه، ويرمز له بالرمز (Y)، ويحسب بالمعادلة التالية (Akben, 2016):

$$Y = \text{صافي الربح} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

ب- نسبة كفاية رأس المال:

توضح نسبة كفاية رأس المال العلاقة بين الديون وحقوق الملكية وتستخدم كوسيلة تحذيرية من تزايد الاعتماد على الديون في تمويل أنشطة المشروع الاقتصادي، ويرمز له بالرمز (X1)، وتحسب هذه النسبة بالمعادلة التالية (Abera & Aster, 2019):

$$X1 = \text{حقوق الملكية} \div \text{إجمالي الأصول}$$

ج- نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول:

تقيس نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول درجة الأمان بالنسبة لدائني المشروع الاقتصادي في استيفاء ديونهم طرفه في حالة تعرضه للإفلاس وذلك من خلال بيع الأصول الثابتة، ويرمز له بالرمز (X2)، وتحسب بالمعادلة التالية (Irem & Joo, 2019):

$$X2 = \text{الأصول الثابتة} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

د- نسبة السيولة:

تقيس هذه النسبة عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة المتاحة للمشروع في تغطية التزاماته المتداولة، ويرمز لها بالرمز (X3)، وتحسب بالمعادلة التالية (Akben, 2016):

$$X3 = \text{الأصول المتداولة} \div \text{الخصوم المتداولة}$$

هـ- نسبة الرفع المالي:

تقيس نسبة الرفع المالي درجة اعتماد المشروع الاقتصادي على الاقتراض في تمويل أنشطته المختلفة بالإضافة إلى مقدرته في مواجهة التزاماته المالية المترتبة عن ذلك الاقتراض، ويرمز له بالرمز (X4)، وتحسب بالمعادلة التالية (Abera & Aster, 2019):

$$X4 = \text{إجمالي الديون} \div \text{حقوق الملكية}$$

و- نسبة هامش الربح:

تقيس نسبة هامش الربح مدى مقدرة المشروع على توليد الأرباح عن كل وحدة نقود من المبيعات، ويرمز لها بالرمز (X5)، وتحسب بالمعادلة التالية (Nanavati, 2013):

$$X5 = \text{صافي الربح} \div \text{المبيعات} \times 100$$

ز- معدل دوران الأصول:

يعبر معدل دوران الأصول عن مدى كفاءة إدارة المشروع الاقتصادي في استخدام أصوله في توليد الإيرادات، ويرمز لها بالرمز (X6)، ويحسب بالمعادلة التالية (Nanavati, 2013):

$$X6 = \text{المبيعات أو الإيرادات} \div \text{إجمالي الأصول}$$

2. الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين يعرض الباحث بعضاً منها على النحو التالي:

1. دراسة (Anil, 2015)، هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين الألبانية، وتكون مجتمع الدراسة من (5) شركات تأمين خاصة، بينت نتائج الدراسة أن لحجم الأصول الثابتة أثر موجب على الأداء المالي، بينما يوجد أثر سالب لكل من الرفع المالي، ودرجة المخاطرة على الأداء المالي لشركات التأمين الألبانية محل الدراسة.

2. دراسة (الزيرير والحبشي، 2015م)، هدفت الدراسة إلى تقييم الوضع المالي والفني لشركات التأمين السعودية عبر استخدام نظام الإنذار المبكر الأمريكي، وتكون مجتمع الدراسة من (36) شركة وبلغ حجم عينة الدراسة (10) شركة تم اختيارها عشوائياً، وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات محل الدراسة تعاني من غياب الاستقرار في أدائها وأنشطتها؛ نتيجة التغيرات الكبيرة في حجوم محافظيه التأمينية بين عام وآخر، كما أظهرت أن السوق السعودية غير قادرة على استيعاب هذا النمو والتوسع الكبيرين في أعداد الشركات وحجومها.

3. دراسة (Daare, 2016)، هدفت الدراسة إلى الوصول العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين الهندية، وتكونت عينة الدراسة من (10) شركة تأمين هندية، اثبتت نتائج الدراسة وجود أثر موجب لكل من نسبة كفاية رأس المال،

والدخل القومي على ربحية شركات التأمين محل الدراسة، بينما اوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة سالبة بين كل من نسبة السيولة وربحية الشركات الهندية محل الدراسة.

4.دراسة (Alomari & Azzam, 2017) ، هدفت الدراسة إلى تحديد أثر كل من العوامل الداخلية الخاصة بالمشروع والعوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين الأردنية المدرجة في السوق المشار إليها والبالغ عددها (24) شركة، بينت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لكل من نسبة السيولة، ونسبة الرفع المالي، ومخاطر الاكتتاب على الأداء المالي للشركات محل الدراسة، كما اثبتت الدراسة عدم وجود أثر مهم للتضخم على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

5.دراسة (الصاعدي، 2018م)، هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العوامل الداخلية والعوامل الخارجية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية لشركات التأمين السعودية المدرجة بسوق الأسهم السعودي، تكون مجتمع الدراسة من (31) شركة تأمين مدرجة بالسوق المذكورة وعينة الدراسة تتمثل في ثلاثة من المدراء في كل شركة، اوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذو دلالة احصائية بين كل من العوامل الداخلية مجتمعة وبين الأداء المالي للشركات محل الدراسة مقاساً بمعدل العائد على الأصول، كما اوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذو دلالة احصائية بين كل من العوامل الداخلية مجتمعة وبين الأداء المالي للشركات محل الدراسة مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

6.دراسة (Abubakar et al, 2018)، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الصفات والخصائص الخاصة بالمشروع على ربحية شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية النيجيرية، تكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين النيجيرية المدرجة في السوق المذكورة، وبينت النتائج وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة السيولة وعمر الشركة على الأداء المالي للشركات النيجيرية محل الدراسة.

7.دراسة (Hussanie & Joo, 2019)، هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين على الحياة الهندية، وتكون مجتمع الدراسة من (12) شركة، توصلت الدراسة إلى وجود أثر مهم لكل من نسبة السيولة، والأداء الاستثماري، ونسبة هامش الربح، ومعدل نمو اقساط التأمين، ونسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول على ربحية شركات التأمين محل الدراسة مقاسة بمعدل العائد على الأصول، بينما بينت النتائج عدم وجود أثر مهم لكل من نسبة العمولة، ونسبة الرفع المالي، على ربحية شركات التأمين الهندية.

دراسة (Batool & Sahi, 2019)، هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين الأمريكية والبريطانية، تكونت عينة الدراسة من (24) شركة، أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين كل من حجم الشركة، ونسبة السيولة، ونسبة الرفع المالي، ومعدل دوران الأصول، والنتائج المحلي الإجمالي والأداء المالي بالنسبة للشركات الأمريكية، أما بالنسبة لشركات التأمين البريطانية وأثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين كل من حجم الشركة، ونسبة السيولة، والنتائج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومعدل الضريبة وبين الأداء المالي لتلك الشركات، كما بينت النتائج وجود علاقة سالبة ذات دلالة احصائية بين كل من معدل دوران الأصول، ومعدل الفائدة المصرفية وبين الأداء المالي للشركات التأمين البريطانية.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تسعى لاختبار أثر العوامل الداخلية المقاسة كمياً على الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، فضلاً عن أنها تتميز عن الدراسات التي أجريت في المملكة العربية السعودية بأنها دراسة تطبيقية اعتمدت على بيانات التقارير المالية للشركات محل الدراسة بينما الدراسات الأخرى دراسات ميدانية.

3. الإطار النظري:

1.3 مفهوم الأداء المالي:

للأداء المالي تعريفات متعددة منها كما يلي:

عرف الأداء المالي بأنه عبارة عن مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات القصيرة والطويلة الأجل من أجل تحقيق ثروة (عبد الغني والأمين، 2005م).

كما عرف الأداء المالي بأنه عبارة عن الكفاءة والفاعلية معاً للنشاط المالي المتعلق بالمشروع، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع والأهداف المرسومة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمشروع (سبتي ومحلب، 2014م).

كذلك عرف الأداء المالي بأنه يمثل قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها المالية التي تمثل الركيزة الأساسية في دعم مختلف الأعمال التي تمارسها المنشأة ويعبر عنه من خلال المؤشرات المالية كنسب الربحية والسيولة وغيرها (الخطيب، 2010م).

كما عرف البعض الأداء المالي بأنه عبارة عن وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، مما يمكن من معرفة أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية اتبعت (الحسيني والدوري، 2008م).

يلاحظ من التعريفات السابقة أن الأداء المالي قد تم ربطه إما بمقدرة المشروع الاقتصادي على تحقيق أهدافه المالية، أو بالعائدات المتوقعة له، أو بالاستخدام الأمثل للموارد المختلفة المتاحة للمشروع الاقتصادي.

2.3 مفهوم تقييم الأداء المالي:

عرّف البعض تقييم الأداء المالي بأنه عملية قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على مدى كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمشروع خدمة لأطراف مختلفة لها علاقة بالمشروع (محمد وطارق، 2013م).

كما عرّف آخرون تقييم الأداء المالي بأنه عبارة عن عملية مراجعة لما تم إنجازه في المشروع بالاعتماد على معايير العمل فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية للمشروع والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق تلك الأهداف (Poster & Streib, 2005).

كذلك عرّف كل من (Jones & George, 2004) تقييم الأداء المالي بأنه وسيلة لتزويد إدارة المشروع بالتغذية الراجعة التي تسترشد به في صياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أدائها.

يتضح من التعريفات السابقة أن عملية تقييم الأداء المالي تمكن من تحسين وتطوير الأداء في المشروعات الاقتصادية لأنها تمكن الإدارة في هذه المشروعات من معرفة مواطن القوة فيها والعمل على تقويتها وتعزيزها، ومعرفة مواطن الضعف فيها واتخاذ القرارات اللازمة لتصويبها وتصحيحها.

3.3 أهمية تقييم الأداء المالي:

تتبع أهمية تقييم الأداء المالي من أنه يمكن القائمين على إدارة المشروع على إدارة دورة حياته في الوقت المحدد عن طريق القدرة على البقاء والاستقرار وضمان جودة الأداء والنمو والقيادة الرائدة للمشروعات الأخرى، ويتم ذلك من خلال تحقيق أهدافه بأفضل كفاءة ممكنة وتقليل الإنفاق وحسن توظيف واستغلال الموارد البشرية والمادية المتوفرة في المشروع، وتزويد جميع المستويات الإدارية بطرق قياس الأداء المناسبة التي تمكن من اكتشاف الانحرافات وتحفيز العاملين، وتسعى الإدارة لمعالجة أي انحراف بأقصى سرعة ممكنة، وإظهار جوانب الأداء

غير الكمية التي من الصعب التعبير عنها بشكل كمي وذلك كالأداء الاجتماعي والتنظيمي ودور المنظمة في الحفاظ على البيئة (أبو عود، 2017م).

4.3 المؤشرات المالية لقياس الأداء المالي:

تقسم المؤشرات المالية لقياس الأداء المالي إلى المجموعات التالية الخطيب (2010م):

أ- مؤشرات الربحية:

يطلق على مؤشرات الربحية نسب الربحية وهي عبارة عن مجموعة من النسب التي تقيس مدى مقدرة المشروع الاقتصادي على توليد الأرباح من أنشطته التشغيلية، وبعبارة أخرى فإن هذه النسب تقدم إجابات عن الكفاءة العامة لإدارة المشروع لأنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة خلال فترة زمنية محددة، ونسب الربحية متعددة منها معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة هامش الربح.

ب- مؤشرات كفاءة توظيف الأموال:

يطلق على مؤشرات كفاءة توظيف الأموال أحياناً نسب النشاط وهي عبارة عن مجموعة من النسب التي تقيس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمنشأة - الأصول - في القيام بأنشطتها المختلفة، حيث توضح هذه النسب العلاقة بين الإيرادات أو المبيعات وبين الأموال التي تم استثمارها في الأصول المختلفة سواءً كانت أصولاً ثابتة أو متداولة، حيث تقتض هذه النسب ضرورة وجود توازن بين الإيرادات أو المبيعات وبين تلك الأصول، ومن أمثلة نسب النشاط معدل دوران الأصول، ومعدل دوران المدينين، ومعدل دوران الأصول النقدية وشبه النقدية.

ج- نسب السيولة:

نسب السيولة عبارة عن مجموعة من النسب التي تستخدم في تقييم مدى مقدرة المشروع الاقتصادي في الوفاء بالتزاماته المالية المختلفة، ونسب السيولة متعددة منها نسبة السيولة، ونسبة السيولة السريعة.

د- نسب الرفع المالي:

نسب الرفع المالي عبارة عن مجموعة من النسب التي تقيس مدى اعتماد المشروع الاقتصادي في التمويل على مصادر خارجية، وتمكن هذه النسب إدارة المشروع الاقتصادي من معرفة أثر المديونية على هيكل تمويل استثماراته، يجدر التنويه إلى نسب الرفع المالي تتجاذبها رغبتان الأولى رغبة الملاك الذين يفضلون زيادة اعتماد

الإدارة على مصادر التمويل المقترضة أملاً في زيادة أرباح حقوق الملكية، والثانية تتمثل في رغبة المقرضين الذين يفضلون نسبة إقراض أقل خوفاً من تعرض المشروع للتعثر والذي قد يترتب عنه احتمالية عدم تسديد هذه القروض هذا إذا لم يفلس المشروع وتتم تصفيته.

5.3 العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

أ- العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي:

يتأثر الأداء المالي للمشروع بمجموعة من العوامل الداخلية من بينها إنتاجية المشروع، الرافعة المالية، الربحية، معدل نمو المبيعات، والتدفقات النقدية للمشروع (Ogierakhi & Mayowa, 2018).

ب-العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي:

يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل الخارجية التي لا يمكن لإدارة المشروع السيطرة عليها، من بين تلك العوامل التغيرات العلمية والتكنولوجية، السياسات المالية والاقتصادية للدولة (جلييلة، 2008م).
يجدر التنويه إلى أن هذه الدراسة تعنى ببعض العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي.

4. الدراسة التطبيقية:

1.4 التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يمكن تحليل البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول رقم (1) التالي:

جدول (1): البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

البيان	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Y
الوسط الحسابي	0.01	0.44	-0.14	100.2	1.71	0.011	0.29
الوسيط	0.02	0.36	0.053	2.34	1.38	0.007	0.28
المنوال	50.01	0.04	-0.09	0.001	0.12	0.004	0.12

0.13	0.01	1.55	789.2	1.837	0.44	0.05	الانحراف المعياري
------	------	------	-------	-------	------	------	----------------------

المصدر: نتائج الدراسة التطبيقية، 2023م.

يتضح من الجدول رقم (1) أعلاه أن أكبر وسط حسابي لمتغيرات الدراسة هو نسبة الرفع المالي ويساوي (100.2)، وأن أقل وسط حسابي لمتغيرات الدراسة هو نسبة هامش الربح وتساوي (-0.14)، كما يتبين من الجدول رقم (1) أن أكبر وسيط لمتغيرات الدراسة هو نسبة الرفع المالي ويساوي (2.34)، وأن أقل وسيط لمتغيرات الدراسة هو نسبة الأصول الثابتة ويبلغ (0.007)، كذلك يتضح من الجدول رقم (1) أعلاه أن أكبر منوال لمتغيرات الدراسة هو نسبة كفاية رأس المال ويساوي (0.12)، وأن أقل منوال لمتغيرات الدراسة هو لنسبة هامش الربح ويساوي (-0.09).

فيما يتعلق بالانحراف المعياري فيتضح من خلال الجدول رقم (1) أن أكثر البيانات تشتتاً هي بيانات متغير نسبة الرفع المالي وتبلغ قيمة انحرافه المعياري (789.2)، وأن أكثر البيانات تجانساً هي بيانات متغير نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري لهذا المتغير (0.01).

2.4 اختبار الفرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى:

تقضي الفرضية الأولى بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول ومعدل العائدة على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، ويمكن اختبار هذه الفرضية من بيانات الجدول رقم (2) التالي:

جدول (2): العلاقة بين معدل دوران الأصول ومعدل العائد على أصول شركات عينة الدراسة

معامل التحديد	ديرين - واتسون	معامل الانحدار	اختبار (T)	درجة المعنوية
0.006	1.9	-0.004	-0.4	0.69

المصدر: نتائج الدراسة التطبيقية، 2023م.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن قيمة اختبار ديرين - واتسون قد بلغت (1.9) أي أنها تقريباً تساوي (2.00)، مما يعني أن النموذج المستخدم مناسب لدراسة العلاقة بين متغيري معدل دوران الأصول ومعدل العائد على الأصول،

كما يبين الجدول رقم (2) أن متغير معدل دوران الأصول يفسر تقريباً 0.6% من أسباب التغيرات التي تحدث في معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.006)، كذلك يوضح الجدول رقم (2) أن إشارة معامل الانحدار سالبة حيث بلغت قيمته (-0.004) وهذا يعني أن اتجاه العلاقة بين معدل دوران الأصول ومعدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية محل الدراسة علاقة عكسية، أي أنه إذا تغير معدل دوران الأصول بوحدة واحدة فإن معدل العائد على أصول الشركات محل الدراسة يتغير بمقدار (-0.004) وحدة بالنقصان، وأن هذه العلاقة ليست جوهرية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (-0.4) عند مستوى معنوية (0.69) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05)، وتقع ضمن منطقة رفض هذه الفرضية.

تعتبر هذه النتيجة غير منطقية، ذلك لأن معدل دوران الأصول يعكس كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتاحة لديها في تحقيق الإيرادات حيث ينبغي أن تكون العلاقة بينه وبين معدل العائد على الأصول علاقة طردية، وتختلف هذه النتيجة عن النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Batool & Sahi, 2019).

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة هامش الربح ومعدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، ويمكن اختبار هذه الفرضية من خلال بيانات الجدول (3) التالي:

جدول (3): العلاقة بين نسبة هامش الربح ومعدل العائد على أصول شركات عينة الدراسة

معامل التحديد	ديرين واتسون	معامل الانحدار	اختبار (T)	درجة المعنوية
0.226	1.9	0.14	6.675	0.00

المصدر: نتائج الدراسة التطبيقية، 2023م.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) أن قيمة اختبار ديرين - واتسون قد بلغت (1.9) أي أنها تقريباً تساوي (2.00) مما يعني أن النموذج المستخدم مناسب لدراسة العلاقة بين متغيري نسبة هامش الربح ومعدل العائد على الأصول.

كذلك يبين الجدول رقم (3) أن متغير نسبة هامش الربح يفسر تقريباً ما نسبته (22.6%) من أسباب التغيرات التي تحدث في معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية حيث أن قيمة

معامل التحديد قد بلغت (0.226). وأن ما نسبته (77.4%) فتفسره عوامل أخرى، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن هناك علاقة موجبة بين نسبة هامش الربح وبين معدل العائد على الأصول حيث أن إشارة معامل الانحدار موجبة وبلغت قيمته (0.14)، وهذا يعني أن اتجاه العلاقة بين نسبة هامش الربح ومعدل العائد على أصول شركات التأمين محل الدراسة علاقة طردية، أي أنه إذا تغيرت نسبة هامش الربح بوحدة واحدة فإن معدل العائد الأصول لشركات التأمين المدرجة في السوق محل الدراسة يتغير بمقدار (0.14) وحدة بالزيادة، وأن هذه العلاقة جوهرية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (6.675) عند مستوى معنوية (0.000)، وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05)، أو (0.01) وهي تقع ضمن منطقة قبول هذه الفرضية.

هذه النتيجة منطقية، ذلك لأن نسبة هامش الربح تعكس قدرة الإدارة على السيطرة على بنود المصروفات مما يترتب عنه زيادة في نسبة هامش الربح وزيادة معدل العائد الأصول، الجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hussanie & Joo, 2019).

اختبار الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة للدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، ويمكن اختبار هذه الفرضية من خلال بيانات الجدول رقم (4) وذلك على النحو التالي:

جدول (4): العلاقة بين نسبة الرفع المالي ومعدل العائد على أصول شركات عينة الدراسة

معامل التحديد	ديرين - واتسون	معامل الانحدار	اختبار (T)	درجة المعنوية
0.002	1.9	-6.15	-1.14	0.26

المصدر: نتائج الدراسة التطبيقية، 2023م.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار ديرين - واتسون قد بلغت (1.9) أي أنها تقريباً تساوي (2.00) مما يعني أن النموذج المستخدم مناسب لدراسة العلاقة بين متغيري نسبة الرفع المالي ومعدل العائد على الأصول.

كما يبين الجدول رقم (4) أن متغير نسبة الرفع المالي يفسر تقريباً ما نسبته (0.2%) من أسباب التغيرات التي تحدث في معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، حيث بلغت

قيمة معامل التحديد (0.002)، وأن ما نسبته (99.8%) تفسره عوامل أخرى، كما يتضح من بيانات الجدول (4) أن هناك علاقة سالبة بين نسبة الرفع المالي وبين معدل العائد على الأصول، حيث أن إشارة معامل الانحدار سالبة وبلغت (6.15 -)، وهذا يعني أن اتجاه العلاقة بين المتغيرين عكسية، أي أنه إذا تغيرت نسبة الرفع المالي بوحدة واحدة فإن معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية محل الدراسة يتغير بمقدار (6.15 -) وحدة بالنقصان، كما يتضح من الجدول رقم (4) أن العلاقة ليست جوهرية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (-1.14) عند مستوى معنوية (0.26)، وهي أقل من قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك فهي تقع ضمن منطقة رفض الفرضية.

تعتبر هذه النتيجة غير منطقية ذلك لأن الرفع المالي يعتبر من بين العوامل المؤثرة على شكل وطبيعة الهيكل التمويلي وبالتالي على الأداء المالي للمشروع، ففي حالة تحقيق المشروع عائداً على استثماراته يفوق تكلفة ديونه فإن ذلك يؤدي زيادة أرباحه مما ينعكس على معدل العائد على أصوله بالزيادة، أما إذا كان العائد المحقق أقل من تكلفة التمويل فإن الرفع المالي سيؤدي إلى تخفيض أرباحه ويؤدي ذلك بدوره إلى انخفاض معدل العائد على أصول المشروع، يجدر التنويه إلى أن هذه النتيجة تتفق مع كل من دراسة (Anil Cekrezi, 2015) ودراسة (2017) (Alomari & Azzam).

اختبار الفرضية الرابعة:

فيما يختص بالفرضية الرابعة فإنها نصت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية ويمكن اختبار هذه الفرضية من بيانات الجدول رقم (5) التالي:

جدول (5): العلاقة بين نسبة السيولة ومعدل العائد على أصول شركات عينة الدراسة

معامل التحديد	- ديرين واتسون	معامل الانحدار	اختبار (T)	درجة المعنوية
0.00	1.9	0.00	-0.16	0.87

المصدر: نتائج الدراسة التطبيقية، 2023م.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (5) أن قيمة اختبار ديرين - واتسون قد بلغت (1.9) أي أنها تقريباً تساوي (2.00) مما يعني أن النموذج المستخدم مناسب لدراسة العلاقة بين متغيري نسبة السيولة ومعدل العائد على الأصول، كما

يبين الجدول رقم (5) أن متغير نسبة السيولة لا تفسر أي شيء من أسباب التغيرات التي تحدث في معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.00)، وأن جميع التغيرات التي تحدث تفسره عوامل أخرى، كما يتضح من بيانات الجدول (5) أنه لا توجد أية علاقة بين نسبة السيولة وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين محل الدراسة، حيث أن قيمة معامل الانحدار بلغت (0.0)، كما يتضح من الجدول أن هذه العلاقة ليست جوهرية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (-0.16) عند مستوى معنوية (0.87)، وهي أقل من قيمة (T) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05)، وهي تقع ضمن منطقة رفض هذه الفرضية.

تعتبر هذه النتيجة غير منطقية لأن العلاقة بين السيولة والربحية علاقة عكسية فكما ارتفعت نسبة السيولة دل ذلك على وجود أموال سائلة غير مستغلة يترتب عنها انخفاض في الإيرادات وبالتالي انخفاض في الأرباح مما يؤثر على معدل العائد على الأصول بالانخفاض والعكس صحيح في حالة انخفاض نسبة السيولة، وتختلف هذه النتيجة عن نتيجة دراسة (Abubakar et al, 2018).

اختبار الفرضية الخامسة:

فيما يختص بالفرضية الخامسة للدراسة فإنها نصت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، ويمكن اختبار هذه الفرضية من خلال بيانات الجدول رقم (6) وذلك على النحو التالي:

جدول (6): العلاقة بين نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على أصول شركات الدراسة

معامل التحديد	ديرين - واتسون	معامل الانحدار	اختبار (T)	درجة المعنوية
0.047	1.9	-1.19	2.89	0.004
			-	

المصدر: نتائج الدراسة التطبيقية، 2023م.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) أن قيمة اختبار ديرين - واتسون قد بلغت (1.9) أي أنها تقريباً تساوي (2.00) مما يعني أن النموذج المستخدم مناسب لدراسة العلاقة بين متغيري نسبة الأصول الثابتة ومعدل العائد على الأصول، كما يبين الجدول رقم (6) أن متغير نسبة الأصول الثابتة يفسر تقريباً ما نسبته (4.7%) من التغيرات التي تحدث

في معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.047)، وأن ما نسبته (95.3%) من التغيرات في معدل العائد على أصول الشركات محل الدراسة تفسره عوامل أخرى.

كما يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (6) أعلاه أن هناك علاقة عكسية بين نسبة الأصول الثابتة وبين معدل العائد على الأصول، حيث أن إشارة معامل الانحدار سالبة وبلغت (-1.19)، وهذا يعني أنه إذا تغيرت نسبة الأصول الثابتة بوحدة واحدة فإن معدل العائد على أصول الشركات محل الدراسة سيتغير بمقدار (-1.19) وحدة بالنقصان، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (6) أن هذه العلاقة جوهرية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (-2.89) عند مستوى معنوية (0.004)، وتقع ضمن منطقة قبول هذه الفرضية.

الجدير بالذكر أن هذه النتيجة منطقية لأنه كلما ارتفعت نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول يعني زيادة الأموال المستثمرة مما يعني زيادة حجم المجمدة في هذه الأصول مما يعكس حرمان المشروعات التي تعمل في مجال خدمات التأمين من توليد إيرادات من ورائها مما ينعكس الأرباح بالانخفاض وعلى معدل العائد على الأصول أيضاً بالانخفاض، والعكس صحيح، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Hussanie & Joo, 2019).

اختبار الفرضية السادسة:

نصت الفرضية السادسة للدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، يمكن اختبار هذه الفرضية من بيانات الجدول رقم (7) وذلك على النحو التالي:

جدول (7): العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على أصول شركات عينة الدراسة

معامل التحديد	ديرين - واتسون	معامل الانحدار	اختبار (T)	درجة المعنوية
0.001	1.9	0.034	1.06	0.29

المصدر: نتائج الدراسة التطبيقية، 2023م.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (7) أن قيمة اختبار ديرين - واتسون قد بلغت (1.9) أي أنها تقريباً تساوي (2.00)، مما يعني أن النموذج المستخدم مناسب لدراسة العلاقة بين متغيري نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول،

كما يبين الجدول رقم (7) أن متغير نسبة كفاية رأس المال يفسر ما نسبته 0.1% من أسباب التغيرات التي تحدث في معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.001)، وأن ما نسبته (99.9%) من التغيرات في معدل العائد على الأصول للشركات محل الدراسة تفسره عوامل أخرى، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (7) أن إشارة معامل الانحدار موجبة حيث بلغت قيمته (0.034) وهذا يعني أن اتجاه العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال وبين معدل العائد على أصول شركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية محل الدراسة علاقة طردية، أي أنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال زاد معدل العائد على الأصول، والعكس صحيح في حالة انخفاض النسبة المذكورة، كما يتضح من بيانات الجدول (7) أن هذه العلاقة غير جوهرية بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.06) عند مستوى معنوية (0.29)، وهي تقع ضمن منطقة رفض هذه الفرضية.

يجدر التنويه إلى أن هذه النتيجة غير منطقية لأن طبيعة العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول ينبغي أن تكون علاقة عكسية بمعنى أنه كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال كلما قلت نسبة معدل العائد على الأصول، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Daare, 2016).

5. النتائج والتوصيات:

1.5 نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- 1- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل دوران الأصول وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين محل الدراسة معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول.
- 2- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة هامش الربح وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول.
- 3- توجد علاقة عكسية غير ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين محل الدراسة معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول.
- 4- لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول.

- 5- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين المدرجة في السوق المالية السعودية معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول.
- 6- توجد علاقة طردية غير ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وبين الأداء المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين محل الدراسة معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول.

2.5 توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

- 1- ضرورة اهتمام إدارات شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية برفع كفاءة استغلال الأصول المتاحة في هذه الشركات.
- 2- على الإدارة في شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية إعادة النظر في الهياكل التمويلية لهذه الشركات.
- 3- على الإدارة في شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية العمل على رفع كفاءة إدارة السيولة والربحية في هذه الشركات.

المراجع والمصادر

- أبو عود، ر. (2017). مذكرة ماجستير غير منشورة "التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن والقياس المرجعي وأثره في تقييم كفاءة الأداء المالي: دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي"، جامعة الزرقاء.
- الحسيني، ف. والدوري، ع. (2008م). "إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن.
- الخطيب، م. (2010م). "العوامل المؤثرة على الأداء المالي: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد، عمان، الأردن.
- الصاعدي، ف. (2018م). "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة بسوق الأسهم السعودي: دراسة تطبيقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية: 1-20.
- الزرير، ر والحبشي، م. (2015م). "تقييم أداء الشركات السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 5: 309 - 331.
- الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). الشركة الاهلية للتأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). الشركة التعاونية للتأمين.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). الشركة المتحدة للتأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة الاتحاد للتأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاونية.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة الأهلي للتكافل.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة الصقر للتأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة بوبا للتأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة تشب العربية للتأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة ملاذ للتأمين التعاوني.
- التقارير المالية السنوية، (2009 - 2018). شركة ولاء للتأمين التعاوني.

- بن خروف، ج. (2008 - 2009). رسالة ماجستير غير منشورة، "دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة"، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بوقرة بومرداس، الجزائر.
- بنية، ح. (2010-2011). رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، "أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية"، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية.
- دبابش، م. وقديري، ط. (2013م). "دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة"، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر جامعة الوادي، الجزائر.
- حسن، ر. وبيطار، م. (2020م). "العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سوريا"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 2: 152 - 175.
- عقل، م. (2010م). "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، المجتمع العربي للنشر، الأردن.
- سبتي، أ. ومحلب، ف. (2014م). "فعالية حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية"، الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر.
- عبد الغني، د. والأمين، ك. (2005م). "الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية"، المؤتمر العلمي (، الخميس 6/8/1440هـ، 9313 وحدة التقارير الاقتصادية، الاقتصادية (2019م)، الرياض، العدد () - 2019/4/11.
- Thomas R., Et Al. (2008). International Financial Statement Analysis, New Jersey, John Wiley & Sons, Inc.
- Jones, G. R. & G, M. (2004). Essentials of Contemporary Management. Boston: McGraw Hill Irwin.
- Abera, Meseret Tadesse & Abebe, Ketema Aster (2019). "Determinants of Financial Performance; Evidence from Ethiopia Insurance Companies," Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, : 155 - 173.

- Abubakar, I. & Haruna, U. (2018). "Effect of Firms Characteristics on Financial Performance of Listed Insurance Companies in Nigeria," African Journal of History and Archaeology, 3: 1 - 9.
- Alomari, Mohammad W. & Azzam, Islam A. (2017). "Effect of the Micro and Macro Factors on the Performance of the Listed Jordanian Insurance Companies," International Journal of Business and Social Science, 8: 66 - 73.
- Akben-Selcuk, E. (2016). "Factors Affecting Firm Competitiveness: Evidence from an Emerging Market," International Journal of Financial Studies, 4: 1 - 10.
- Anil, C. (2015). "Determinants of Financial Performance of the Insurance Companies: A Case of Albania," International Journal of Economics, Commerce and Management, 3: 1 - 10.
- Batool, A. & Shi, A. (2019). "Determinants of Financial Performance of Insurance Companies of USA and UK During Global Financial Crisis (2007-2016)," International Journal of Accounting Research, 7: 1 - 8.
- Daare, J. (2016). "Factors Affecting Insurance Companies Profitability: Empirical Study in India," International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, 12: 1 - 8.
- Nanavati, Nihar Kiran (2013). "Dupont Analysis to Measure Return on Equity of Satyam Computer Services Limited (Now Known as Mahindra Satyam Limited)," Indian Journal of Research, 2: 38 - 40.
- Ogierakhi, E. & Ajao, G. (2018). "Firm Specific Factors and Performance of Insurance Firms in Nigeria," Amity Journal of Finance, 3: 14 - 28.
- Joo, A. & Hussanie I. (2019). "Determinants of Profitability of Life Insurance in India- Panel Evidence," International Journal of Management Studies, 6: 58 - 65.

-Poster, H. & Streib, G. (2005)." Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades," Public Administration Review, 65: 45 – 56.

-Shawar, K. & Siddiqui, A. (2019)." Factors Affecting Financial Performance of Insurance Industry in Pakistan," Research Journal of Finance and Accounting, 10: 29 – 41.

"Internal Factors Affecting the Financial Performance of Saudi Insurance & Reinsurance Companies Listed on the Saudi Stock Exchange Market"

Dr. Ahmed Hashim Ahmed Yousef

Associate Professor in Accounting

Shaqra University Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

The purpose of this study is to determine the internal factors affecting the financial performance of insurance and reinsurance companies listed on the Saudi Stock Exchange Market. The study problem was formulated in main question, which is what are the internal factors affecting the financial performance of insurance companies listed on the Saudi Stock Exchange Market. The study adopts deductive, historical, descriptive statistical, variance analysis, correlation analysis, t-test and Durbin-Watson test methods through application on a sample consist of (15) out of (32) Insurance & reinsurance companies listed on the Saudi Stock Exchange Market. The findings of the study showed that there is a positive statistically significant relationship between the profit margin ratio, the capital adequacy ratio, and the rate of return on assets of the companies under study, the study also found an inverse relationship with a statistical significance between the asset turnover rate, the financial leverage ratio, the fixed assets ratio, and the rate of return on the assets of the insurance companies under study. In addition, the study found that there is no statistically significant relationship between the liquidity ratio and the rate of return on the assets of insurance and reinsurance companies listed on the Saudi Stock Exchange Market.

Key words: financial performance evaluation, financial leverage, asset turnover rate, rate of return on assets, capital adequacy ratio.